التصحيح اللغويّ
كلام في المنهج

د. مازن المبارك

الحاجة إلى توحيد المناهج: [1]

تقوم في الوطن العربيّ اليوم مؤسَّسات تُعنى بالشأن اللغويّ، منها الرسميّة، ومنها الأهليّة، كما يُعنى بكثير من القضايا اللغويّة أفرادٌ يَغلب عليهم الاختصاص، والجميع يُعنَون باللّغة وموضوعاتها المختلفة، ويُبدون فيها الآراء، وتُصدِر المؤسسات المَعنيَّة القرارات التي توصَّلت إليها. وهي كلُّها جهود مطلوبة ومشكورة، ولكنّها متباعِدة مبعثَرة، وقد يخالف بعضها بعضاً، وخاصّة فيما يتّصل منها بالتعريب، والمصطلَح، وجوازِ الاستعمال.

وكان المأمول أن يكون اتّحاد المجامع اللّغوية المركزَ الجامعَ الذي تصل إليه المقترحات والقرارات، من المَعنيّين باللّغة، ثم تَصدر عنه وباسمه، وتُعمَّم على المجامع والجامعات والمراكز في البلاد العربيّة كلّها.. كما كان المأمول أن يكون مكتب تنسيق التعريب في المغرب مركزاً لتنسيق التعريب لا للانفراد بالتعريب.. ولكنَّ كلَّ ذلك المأمول ظلَّ أملاً يُراود اللغويّين العرب!

وإذا كان توحيد العمل اللغويّ عسيراً لظروفٍ وأوضاع كثيرة! فإنّ وحدة المناهج التي يقوم عليها العمل كفيلةٌ إلى حدٍّ ما بتوحيد النتائج التي يتوصّلون إليها، وهو الأمر المطلوب. وليس عسيراً على أيّ مجمعٍ لغويّ عربيّ، بَلْه اتّحادَ المجامع، أن يدعوَ إلى مؤتمر يَدرس المشاركون فيه المناهجَ التي ينبغي العملُ بموجبها في التعريب، ووَضْعِ المصطلَح، وتفصيحِ العاميّ، وجواز استعمال المفردات والتراكيب، ويضعون لكلِّ ذلك القواعدَ أو الضوابط التي يُقرّون العمل بها.

قيمة اللغة بأسلوبها:

من المعلوم أن اللّغة مفردات ونَظْم، وأن المفردات هي مادّة اللّغة، وأنها يَنضمّ بعضها إلى بعض باتّصال مباشر، أو غير مباشر، تُستعمَل فيه أدواتٌ أو حروف خاصّة. وأما النَّظم فهو الشَّكل الظاهر الذي تبدو فيه المفردات بعد تآلفها واتّساقها في ترتيبٍ معيَّن. إنّ اللّغة بناء، والمفردات حجارته. وإنما يظهر جمال البناء بشكله المكتمِل لا بأحجاره، وإنْ كانت الأحجار النفيسة تَزيد من قيمة البناء. إن اللّغة نسيج والمفردات خيوطه، ولا تَظهر رَوْعة النسيج بخيوطه، وإنْ كانت الخيوط ترفع قيمة النسيج، ولكنْ تظهر الروعة باكتمال النَّسْج وتمام القطعة المنسوجة.

إن اللّغة- كما قال الرافعيّ في أحد كتبه- «كَلَحنٍ موسيقيّ مُكتمِلٍ، تَطْرب الآذان له حين تسمعه، على حين أنّ للألفاظ نغماتٍ مفردةً في تكوين ذلك اللَّحن، لا قيمة للواحدة منها إذا انفردتْ، ولا يَظهر جمالها إلّا إذا اتَّحدتْ وانسجمتْ في تشكيل ذلك اللَّحن، وأنتَ لا تَطرب لتلك النغماتِ إلّا إذا اجتمعتْ منسجمةً في أداء ذلك اللَّحن.»

إنّ اللّغة ليست بمفرداتها، ولا بمعجماتها، ولكنْ بتركيبها ونسيجها وأسلوبها ونَظْمها.

---

(1) ليست العنوانات في هذه المقالة أكثر من إشارات، لأن الموضوع وحدة تتكامل مقاطعه وتتداخل فقراته.

إن الكلمات ينضمُّ بعضها إلى بعض، كما تَنضمّ الخيوط وتلتحم في نِساجة الثوب فإذا هي نسيج واحد، تساوتْ مقاطعه، وتشابهت أجزاؤه، وانسجمت ألوانه، وظهر قطعةً واحدة في شكلٍ جميلٍ غابتْ فيه صفات خيوطه!

إنَّ كلَّ إنتاجٍ تُشكِّله عناصرُ مختلفة، تصبح له صفاته وخصائصه الخاصّةُ به، والَّتي مَنحَه إياها تجمُّعُ العناصر المُشكِّلة له، تلك العناصر الجزئيّة التي غابت في ذلك الشَّكل الذي أوجدتْه، إنها فاعلةٌ في داخله، غائبةٌ في ظاهره! وإنَّ صفاتِ المجموع بعد اجتماعه وتَشكُّلِه، صفاتٌ جديدة، وليست هي صفاتِ العناصر التي شَكَّلت ذلك المجموع.

إننا نؤكِّد أن اللّغة بناء أقامته مفردات، ولكنها ليستْ بمفرداتها وحدها !

وأنها نسيج مَحبُوك من خيوط، ولكنّه ليس بخيوطه وحدها ! ولكنَّها فيما تظهر به بشكلها العامّ ذوقاً وحَبكاً ولوناً.

وكذلك اللّغة، أو الكلام المكتوب أو المَنطوق، لا يكفي الحُكمُ على مفرداته للحكم عليه، إنّ مجموعه شيءٌ آخرُ غيرُ مفرداته. إنّ ما تَشكَّل منه النصُّ اللّغويّ من حروف بأصواتها وتناغمها، ومن كلماتٍ بتناسقها وتتابعها في سياقاتها، ومن أعراف نحوية وضوابطَ صرفيةٍ، ومن موسيقيّةِ الحركات الإعرابية، وتَناسُب الصِّيَغ أو الأبنية الصَّرفية، ومن إيحاءاتٍ مُستمَدَّةٍ من تاريخ الكلمات المستعمَلة عبرَ تاريخ الناطقين بها، وممّا جاءت عليه من تعريفٍ أو تنكير، وتقديم أو تأخير، ووَصْلٍ أو فصل، ومما ظهرتْ فيه صراحة من ذكرٍ أو تكرار، أو اختفت فيه من حذفٍ أو إضمار...، كلُّ ذلك يُعطي البناء أو النسيج اللّغويّ قيمته ومستواه، وليست قيمته بقيمة مفرداته ! وليس للمفرَدة فيه ذلك الأثرُ البيِّن في الحُكم على عمومه وجملته.

ولو لم تكن قيمة اللغة الحقيقيّةُ بصياغة نسيجها لا بمفرداتها لَما أدرك العربُ إعجاز القرآن، ولما سلَّموا بتحدّيه، لأنّ حروفه هي حروفهم، وألفاظَه هي ألفاظهم؛ وما لم يكن من لغتهم فقد عرفوه من قَبلُ وأدخلوه حياتهم حتّى ظهر وكأنه من لغتهم.

وهل قال أحد إنّ إعجاز القرآن بألفاظه المفرَدة ؟! ألا يَعْني هذا أن النسيج اللغويّ هو الذي يُعطي اللغة وجهَها الصَّحيح، ويُعطي الكلام مرتبتَه في طبقات البيان؟

ولست أكتم أنني لا أستطيع أن أعدِّد العناصر التي تحكم على النسيج اللغويّ بجملته بالصحَّة والسلامة والإشراق، ولا أن أحدِّد عناصر الجَوْدة فيه، غير أني أقول بلا تردُّد إنَّ عند العربيّ المُتمرِّس بأساليب اللغة الرفيعة حِسًّا يُمكّنه من معرفة إشراق المِرآة وجمال صفحتها من فسادها أو تَشوُّهِها أو ضبابيّتها.. إنه أَمرٌ ذهنيّ أو نفسيّ يُعرَف ويُدرَك ولكنه لا يوصَف !!

لذلك أو مما يؤيِّد ذلك أن القرآن لم يتحدَّ العرب بأن يأتوا بمِثْلِ مفرداته، ولكنه تحدّاهم بأن يأتوا بطريقة إيراد مفرداته، فكان تحدّيهم بحديثٍ أو كلامٍ مهما يكن قصيراً فقال:

چ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ چ الطور: ٣٤

وقال: چ ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ چ هود: ١٣

وقال: چ □ □ □ □ □ چ البقرة: ٢٣

وإنّ الأدبـاء والكتّـاب تَتفـاوت درجـاتهم بأسـاليبهم، أي بنسـيج لغـتهم، وشـكلِ عباراتهم، وتأليفِ جُمَلهم، وهو أمر لا يُدركه القارئ ما لم يكن من أبنـاء اللّغـة، أعنـي ممَّـن مـارس اللّغـة قـراءةً وتـذوّقاً وإحساسـاً قبـل أن يتـذوّقها كلمـاتٍ مفـردةً، وقواعـدَ نحويّةً، وأبنية صرفيّة..

إن اللّغـة بعـد أن تتشـكَّل مجموعـةً فـي حـديثٍ أو نـصّ، سـواء أطـال أم قَصُـر، تصبح شيئاً آخر غيرَ العناصر التي تكوَّنت منها، ويصبح لها وجهها المشرق المعبِّرُ عن عبقريَّتها وعن قُدرة مُنشئها.

إنّ مَن لا يُفرِّق بين جملةٍ وجملة، أو تركيب وتركيب إذا اختلفا (عربيّةً)، ولا أعني اختلافاً في إعراب كلمةٍ، أو صيغةِ كلمة، ولكنِّي أعنـي كلَّ مـا تكون الجملـة بـه عربيّـةً، فهـو لا يملِك حِسًّـا لغويًّـا ولا ذائقـة سليمة ولـو كـان يَحفظ كلَّ معـاجم اللّغـة ومُتونِ النّحو.

إنَّ الحِسّ اللغويَّ شيء آخر، وهو الذي أدرك العرب بـه تَميُّزَ القرآن وإعجاز نَظْمه ورِفعة أسلوبه.

وإن الَّـذين يُجيـزون اليـوم للمتحـدِّثين والكتّـاب أن يسـتعملوا كـلَّ مـا هـبَّ ودبَّ ونطقتْ بـه أفـواه العامّـة، محـاولين تسـويغه تفصـيحاً للمفـردات، أو تخريجـاً للوجـوه النّحويّة، أو قبولاً للتراكيب المُهلْهلة، إنما يسيرون في طريق تشويه اللّغة، وتكثير سواد الجيل المُبتَعدِ عن أساليب العربيّة الجيّدة أو الرفيعة، بل الصحيحة، وبذلك يُجرِّدون الناس مما يُدركون به جمالَ اللغة والإحساسَ بها.. ويشاركون مشاركةً فعّالة في تجريدهم من الإحساس بما تَتميَّز بـه أساليبُ العربيـة الراقيـة، وأسلوبُ القرآن المُعجز !!

وقد شُغل كثير من اللغويين بموضوع التصحيح اللغويّ، ووضعوا في ذلك كتباً، وكتبوا أبحاثاً ومقالات، وعرفنا ذلك منذ العصور الأولى، عصورِ الكسائيّ (ت 189هـ) وزملائه ومَن تَلاهم، وما زلنا نراه اليوم في أعمال الكثيرين من المَعنيّين باللّغة في غير قطرٍ من الأقطار العربيّة، وعرفنا كتبهم بأسمائها المختلفة ومناهجها المختلفة، مما يعرفه المختصّون.

وكان من الباحثين مَن يُعنى بتصحيح المفردات، وينصرف إلى بيان العاميّ منها، وإلى ما أصاب المفرَدةَ على لسان العامّة، وتبيينِ ما هو دخيل أو أجنبيّ، وما ينبغي أن يكون عليه لفظ الكلمة لتكون صحيحةً في العربيّة أو مقبولة. وكانت قِلّةٌ من اللُّغويين تُعنى بتصحيح العبارات والأساليب، وتُنبِّه على ما وقع في بعضها من انحرافٍ أو تغيير. وقد قام بكلٍّ هذا وعُني به أفراد ومُؤسَّسات.

ولاشكَّ أن للجميع جهوداً مشكورة في ميدان التفصيح والتصحيح، وملاحقةِ الأخطاء في المكتوب والمنطوق، ولكنَّ المتتبّع لهذا النشاطِ اللغويّ يقف عند أمورٍ يَحسُن التنبّه فيها والحَذر:

<u>ليس كلّ ما شاع وانتشر حجّة</u>.

1- من هذه الأمور أمرٌ يتّصل بالمنهج الذي يأخذ به بعض العاملين في التصحيح اللغويّ، وهو الأخذ بالأشْيَع، أو بما شاع وانتشر، وغلب على الألسنة والأقلام ! إذ كثيراً ما نقرأ هذا في ذَيل ما يقرِّرونه، أو في تعليل قراراتهم، يذكرون ذلك

مُحتجيِّن بالكثرة أو مستأنسين ! وهو أمر عجيب في هذا العصر الذي فَشتْ فيه الأُمِيَّة، وقلَّ العِلْمُ الصَّحيح باللّغة حتى عند المتعلّمين والكتّاب، ولم تَعُدِ الكَثْرة الكاثرة في هذا الميدان ولا غيرِه دالّةً على الهُدَى والصّواب ! وأحمد الله أن القُضاة لا يأخذون بمنهج أولئك المشتغلين بالشأن اللغويّ، وإذاً لأجازوا السَّرقة لأنها كثُرت، وأجازوا الرّشْوة لأنها انتشرت، وهكذا الأمرُ في كثير من المُوبِقات، وصَدق ربُّنا جلَّ جلاله چۆ ۆ ۈ ۈ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ چ الأنعام: ١١٦. إن للقاضي قانوناً يَضبط عملَه ويُحكمُه، وإنّ للّغة كذلك أصولاً وقواعد لا يَصحُّ التفريط بها؛ لأن لذلك نتائج خطيرة لا يُقدّرها كثيرون ممن دخلوا من باب الشهادات الجامعيّة وأصبحوا «لغويين»، وإن مَواقفهم تحكم عليهم؛ فلقد تعلّمنا أن العالِم – بكسر اللّام- يَتْبعُه العالَم- بفتح اللّام-، فأصبح العلماء اليوم تَبعَاً لمن هم دونهم بعد أن كانوا هم المَتبوعين ! ويقول بعضهم إنّ ما يذكرونه من الشيوع وكثرة الاستعمال ليس للاحتجاج بل هو للاستئناس ! ونحن نسأل أليس ذكره لهذا أو لذاك إنما هو لترجيح الأخْذِ بالوجه الذي تريدون إقراره؟! والمنطق يقضي أن الخطأ إذا شاع وانتشر كان أخطرَ مما لم يَشِعْ ولم يكثُر، وكان أحرى أنْ نكون أشدَّ في منعه وإنكاره.

إن العالِم الواثق من علمه يَثبُت على الحقّ الذي عرفه ولو خالفه الكثيرون.. وليت العلماء اليوم يتذكّرون الدَّرس الذي ألقاه عليهم عالِمٌ عاش في القرن الثاني للهجرة، هو خَلَف بن حيّان، المعروف بخَلَف الأحمر، العالم البصري الذي كان من أعلم أهل زمانه في بيئته بالعربيّة نحواً وشعراً، وهو شيخ الأصمعيِّ وابنِ سلّام وغيرِهما، فقد نَقل عنه ابنُ سلّام في كتابه طبقات الشعراء أنه «قال قائلٌ لخَلَف: إذا سمعتُ أنا بالشِّعرِ واستحسنتُه فما أُبالي ما قلتَ فيه أنت وأصحابُك. فقال له: إذا أخذتَ أنت درهماً فاستحسنتَه، فقال لك الصرَّافُ إنه رديء، هل يَنفعُك استحسانُك له؟! »[1]

- كان العلماء قديماً يأخذون بالأكثر شيوعاً لأن اللّغة نفسها كانت على كلِّ لسان، ولكنّ الأمر تغيّر، فتراجعت المعارف اللغويّة، واختلّت السلائق وفسَدت، وأصبحت العربيّة الفصيحة في حاجةٍ إلى مَن يُترجمها لأهلها ويَشرحُها للمخاطَبين بها !! لقد غلَب اليومَ الجهلُ على أبناء الأمَّة، وضعُفت إن لم نقل انقطعت صِلتهم بمصادر لغتهم، وأصبح النادر من المثقّفين ومن طلّاب الجامعات مَن يعرف أسماء الكتب التي تُعلِّم اللّغة في أساليبها الرفيعة، وقَلّ أن تجد منهم من قرأها أو اطّلع عليها !! لأنهم شُغلوا عنها وعمّا فيها بمشاغل حياتهم وشؤون معيشتهم، وبخلافات آرائهم الاجتماعية والسياسية، ولأن الحياة في عصرهم لا تتطلّب منهم معرفتها ولا معرفةَ لغتِها ... ولأن مُعظم ما جاء في كتبهم المدرسيّة والجامعيّة شبيهٌ بعصرهم وبحياتهم وبوَجَبات طعامهم، حجماً ويُسراً، وقَبولاً بالمظهر دون الحقيقة، وبالشِّعار دون الواقع، إنها الحياة السريعة التي لا تَبني فكراً، ولا تُنشئ شخصيَّة، ولا تَصنعُ حضارة ولا تُربّي جيلاً يتطلّع إلى تحقيق أملٍ أو رَسْم مستقبَل.. إنه جيل يريد أن يعيش وكفى !! إنه الجيل الذي

(1) طبقات الشعراء: 7. وانباه الرواة 350/1 الحاشية 1.

يُؤْثر السهولة في كلِّ شيء، فإذا جاءه اليوم (حُماة العربيّة) ليضعوا بين يديه لغةً بل ليُقرّوا له لغتَه، ويشرِّعوها له بشيءٍ يَسيرٍ من التعديل، مال إليها وأخذ بها، وهجر العربيّة الأصيلة الصحيحة ذاتَ النسب، واستبدل بها تلك المُيَسَّرة.. التي لا تزال تكثُر وتزداد، ولا يزال (المُفَصِّحون) يَضعون له منها ما يريد، حتى تصبح هذه الحديثةُ هي الفاشِيَةَ الغالبة، وكذلك يَصنعون في التراكيب ما يصنعون في المفردات؛ تفصيحاً وإقراراً وتشريعاً حتى تصبح فصاحة (مديرُ عامِ الجامعة. وقائدُ أعلى الجيش. ومجلس قِبليّ المحلّة) هي الغالبة، فيصبح صعباً على (الفُصَحاء) الذين يفصِّحونهم ويُربُّونهم أن يَفْهموا إذا قرؤوا في كُتب الطَّبَريّ والجرجانيّ والشافعيّ وأمثالِهم من فُصَحاء العربيّة وبُلَغائها ! إنهم يقومون بعمليّة انزياحٍ للّغةِ يُغيِّرون به مفرداتِها وأساليبَها بلْ عناصرَها ونسيجها لتُصبح لها بنيةٌ جديدة في أحجارها وشكلِ بنائها وخيوط نسيجها.

<u>في الفروق المعنوية</u>

2- إن كثيراً من الكتّاب لا يفرّقون بين معاني الكلمات التي تحمل معنىً عامًّا، ويستعملونها وكأنَّها واحدة أو مترادِفة، ثم نجد كثيرين ممّن كتبوا في التصحيح اللغويّ يَقبلون ذلك، ويَطمِسون المعانيَ المختلِفة والفروقَ الدقيقة بين معاني الكلمات بحُجَّة أنّ استعمال العامّةِ لها ضيَّع تلك الفروق.. لكنّ العجيب أن العامّة أضاعتْ الفروق عن جَهل، وأمَّا العلماء فأضاعوها عن عِلمٍ أُوتُوه وعرفوه ووقفوا عليه، ولكنْ لم يُبالوا بطَمس خاصّةٍ من أدقّ خصائص اللغة العربيّة وأحلاها، وأكثرِها مساعدَةً على الدقّة في التعبير، والصِّدق في الوصف والتصوير.

ولنا أن نسأل هل كان عَبَثاً ما حفظته لنا كتبُ اللّغة مِن الفروق بين معاني الكلمات التي سَحَقها بعض المشتغلين باللّغة انجراراً وراء الاستعمال العاميِّ لبعض الكلمات، وإهمالاً لكثيرٍ من المفردات استغناءً ببعضها عن بعض وكأنها مترادفات متطابقة !

حين تقدِّم لنا اللّغة:

في المَشْي: دَرَج وحَبا وحَجَل وخَطَر ودَلَف وهَدَج ورَسَف واختال وتبخْتر وهَرْول وتهادَى.

وفي النَّظَر: رَمقَه ولحَظَه وحَدَجه واستشْرَفه وحدَّق إليه.

وفي الجوع: السَّغَب والطَّوَى والمَخْمَصة والضَّرَم والسُّعار.

وفي العَطَش: الظَّمَأ والصَّدَى والغُلَّة والأُوام.

أليستْ تُعيننا على بلوغ الدقّة في التعبير عن الحقيقة، وإبلاغ الغاية في الإفهام؟ إنَّ الوصف بالامتلاء اليومَ يَملأ الألسنة والأقلام! فكلُّ شيءٍ عندَنا مُمتلئٌ أو مَلآن، سواء أكان كأساً أم بيتاً أم نهراً أم مَرْكباً أم غيرَ ذلك ! أمّا العربيّة فلها شأن آخر، ففيها:

الكأس دِهاقٌ. والنَّهر طافِحٌ. والبحر طامٍ. والوادي زاخرٌ. والفُلْك مَشْحونٌ. والمجلس غاصٌّ...

إنهم يريدون أن يُبيحوا اليوم القولَ بأنَّ باع بمعنى أباع؛ لأن الباعة يُعلنون

للنّاس عامّةً بلغتهم، وهي مَبلغ عِلْمهم، ولو عرفوا الصَّواب لاستثمروه للتَّفريق بين بضائعهم؛ فهل يَصحُّ أن ننزل اليوم عن عِلْمنا مراعاةً لجهلهم؟ أو أنّ الأفضل أن نشرح لهم ونُوضِّحَ أن (باع) تَعني أنّ البيع قد وقع، وأمّا (أباع) فتَدلُّ على أن الشيء معروضٌ للبيع. وفي القاموس المحيط وغيره: أبعته: عرضته للبيع. وفي (اللسان): فمن يبعْ فرساً فليس جوادُنا بمُباح. أي بمعرَّض للبيع.

ويريدون أن يجعلوا (المَهمَّة) بفتح الميمَيْن بمعنى (المُهِمَّة) بضمِّ الميم الأُولى وفَتْح الثانية، مع أن الأولى كما جاء في القاموس المحيط معناها الحُزن والأَسى، قال: هَمَّه الأمرُ همًّا ومَهَمَّة: حَزنه، كأهمَّه فاهتمَّ. وما حاجتنا إلى التَّي بفتح الميمَيْن، ما دامت عندنا المُهِمَّة. وهل صحيح أنهما للتفريق بين الاسم والصّفة، أي أن إحداهما اسمٌ، وهي التي بالفتح، والثانية صفة، وهل يريدوننا أن نقول إن فلاناً ذهب في مَهمَّة مُهِمَّة !. ومتى كان التفريق بين الوصفيّة والاسميّة يحتاج إلى اختلافٍ في حركة البناء، أليست كلمة (عادل) اسماً وهي في الوقت نفسِه صفةٌ للقاضي؟ وكذلك كلُّ أسماء الفاعلين الَّتي استُعْملَت أسماءً وصفاتٍ كخالد وثابت وفارس، وغيرِها من المُشتقَّات التي يوصَف بها.

إن طمس الفروق المعنوية بين الكلمات سياسةٌ غيرُ حكيمة، وليست مفيدة في ميدان اللّغة عامّة، فكيف إذا كانت اللّغة أصلاً كاللّغة العربيَّةِ موصوفةً بالدقّة في التعبير؟ وأيّ دقّة أكثرُ من وَضْع كلمةٍ لكلِّ حالة يمرُّ بها الكائن في خَلقه، وفي مشيه، وفي أَكْله، وفي شرابه، وفي كلِّ صغيرة أو كبيرة من شأنه أو شأن حيوانه، أو بيئته؟! إن العربيّة أُوتيَت من الدقّة في التعبير ما تقوى معه على أن توحيَ للسَّامع أو القارئ بصورةٍ محدَّدة وبمعنىً خاصٍّ تَبلُغ به أعمق درجات الفهم والوقوفِ على المدلول.

ونحن اليوم في حاجة إلى إحياء الفروق بين معاني الكلمات، وتحديدِ الألفاظ الدالّة على المعاني الدقيقة التي يُراد التعبير عنها لِنَملِك لغةً علميَّة دقيقة تَدلُّ على الفكر الدقيق لأصحابه. بل نحن في حاجة إلى هذه الفروق للتعبير عن أحاسيسنا ومشاعرنا وأفعالنا المتفاوتة الدرجات.

ولعلّ أهمّ من ذلك حاجةُ المعرِّبين والمترجمين والأطبّاء والعلماء عامّةً إلى هذه الثَّروة اللغوية التي نُمِيْتها اليوم ونَئدها بتوحيد معانيها حتى إذا جاؤوا للبحث عن كلمة عربية يعبّرون بها عمّا وجدوه في لغة أجنبيّة من معنىً دقيق لم يجدوا إلّا جملةَ مفرداتٍ قلْنا لهم إنها مترادفات!! ولو بيَّنا لهم ما بينها من فروق لوجدوا ما أرادوه بيُسرٍ وسهولة.

وهل كان سلَفنا في هذا العصر من العلماء الذين حَملوا عِبْءَ التعريب قادرين على تعريب عِلمهم لولا محافظة اللّغة على ما بين كلماتها من فروق دقيقة؟!

من أين للعلماء المخلِصين من أطبّائنا أن يُعبِّروا عن دقائق علمهم لو لم يجدوا ثروةً من المفردات المختلفة الألفاظ المتقاربةِ المعاني وغيرِ المتطابقة فيها كالرُّعونة والبَلاهة والحُمْق والهَوَس والوَسْواس... وكالعَتَهِ والهَذَيان والهَبَل... أهي كلّها جُنون؟! رحمهم الله كم بذلوا من الوقت والجهد ليبيِّنوا ما بينها من فروق، وغيرُهم يبذل الوقت والجهد ليَطمسَ تلك الفروق، ويجمعَ بين المتفرّقات، تيسيراً- كما يدّعون-

للّغة، ورفعاً للحرج عن المتكلّمين، حتى وصل بعض فرسان الاستجابة لما يطلبه الجمهور إلى تحريم (قل ولا تقل) في التصحيح اللغويّ!! وقال إنه أسلوب غير تربويّ!! فأنت يجب أن تنزل على رأي (الشارع) أي السُّوق والطَلَب، وتَتخلّى عن رأي (الشارع) الذي شرع لك بابَ اللّغة وضبَط لك أصولها وأحكامها، وأرشدك إلى أن تُصبح فيها مِثلَ أصحابها... وحسبنا أن نقول له إن ما حرّمته على المربِّين تَكرَّر في كتاب ربّ العالمين نيِّفاً وأربعين وثلاثَمئة مرة !!

فاستغفر ربَّك و(قل): الحمد لله ربّ العالمين.

ورحم الله الجاحظ؛ فقد قال: «اللّغة العربيّة واسعة في اشتقاقاتها، كثيرة المرونة، غنيّةٌ بألفاظها المُتباينة والمُترادفَة. ومن هنا أُتيَ الكُتَّاب، فكثيراً ما يستعملون الألفاظ المترادفة والمتواطئة، بعضَها في مواضع بعض، مع أنّ الواجب على الكاتب إذا وقع على ألفاظ مختلفةٍ متقاربةِ المعاني، أن يبحث عن أسباب اختلافها، ثم يستعملَ كلّاً في موضعه ما دام من حقّ عِلم المعنى أن يكون الاسمُ له طِبْقاً، وألّا يكون له فاضلاً ولا مَفْضولاً، ولا مُقصِّراً ولا مشترَكاً ولا مُضمَّناً» [1]

رحمه الله، ما كان أبلغه، وأثقب فَهْمه، وأرهف حسَّه ! فلقد كان يُفرِّق بين المترادفات، فكيف لو رأى اليوم مَن يخدم العربيَّة بطمس ما بين مفرداتها من فروقٍ في المعاني ؟!

إن الذين يطمسون الفروق المعنوية بين الألفاظ المتقاربة المعاني، والذين يضعون اللفظ الواحد للدّلالة على المعاني المختلفة، يساهمون في خَفاء المعاني، واختلاطها، وتداخل حدودها، بعضِها ببعض، ويَقْضُون على خاصّةٍ من أجمل خصائص العربية وأدقّها، وهي التعبير الدقيق عن المعنى المُراد، وهي من الخصائص التي يستفيد منها العلماء في كتاباتهم العلميّةِ، ويستفيد منها المُترجمون وواضعو المصطلحات، كما يستفيد منها الأدباء في التعبير عن أدقِّ خلَجات النفس ومشاعرها، وعن أدقّ الحركات وأنواعها.

<u>في العربيّ- إذا وجد- غنيً عمّا سواه</u>.

3- إن اللّفظ العاميّ الذي يوجد له بديل في الفصحى، لا حاجة إلى تفصيحه ولو شاع وانتشر، وكذلك الأجنبيّ الذي له مقابل في العربيّة.

إن كثيراً من زملائنا في الوطن العربي يُنبّهون على ما تنطق به العامَّة خطأً، فيصحّحون أخطاءهم، سواء أكانت في بنية المفردة أو حركات بنائها، وهذا أمرٌ حسَن يُشكرون عليه. وأما محاولة تعليلِ ما يَنطقون به أو يستعملونه من كلماتٍ عاميّة، ومحاولةُ جعلها فصيحةً والمبالغة في ذلك، فنحن في غنىً عنه ولو كان شائعاً كثيرَ الانتشار، وذلك لأن البديل العربيَّ متوفّر، ولأن هذا النوع من الألفاظ العاميّة الدّخيلةِ إذا كثُرت وغلَب استعمالُها، استمرأها الناس وأقبلوا عليها، وأخذتْ مواضعَها على ألسن الناس وفي صُحُفهم وكتاباتهم وهجَروا الفصيح المُقابِلَ لها، والّذي لو لم نُشرِّع لهم استعمالَها كان هو – أي الفصيح- في مكانها على ألسنتهم وفي صُحُفهم وكتاباتهم. وإذا كثُر ذلك الجديدُ، وسيكثر بلا شكٍّ بِهمَّة اللّغويّين المُفصِّحين، فإنه سيؤدّي بعد مدّةٍ من الزَّمن إلى انزياحٍ لغويّ، تنزاح به لغةٌ فصيحة، هي لغة تراثنا

(1) البيان والتبيين: 93/1.

وأدبنا، وتَحلُّ محلّها لغةٌ جديدة ساعدْنا نحن على نشرها وشيوعها، وهو أمرٌ لا يجوز لحُماة اللغة أن يساعدوا عليه، وأن يكونوا فرسان ميدانه !

قال الجاحظ «إن اللَّفظ الهَجين الرديَّ، والمُستكرَهَ الغبيَّ، أعلقُ باللّسان، وآلَف للسَّمع، وأشدّ التحاماً بالقلب من اللفظ النَّبيه الشريف والمعنى الرفيع الكريم .» «واعلموا أن المعنى الحقير الفاسد، والدنيءَ الساقط يُعشِّش في القلب، ثم يَبِيْض ثم يُفرِّخ، فإذا ضرب بجِرانه ومكّن لعروقه، استفحل الفسادُ وبزَل، وتَمكَّن الجهلُ وقرح، فعند ذلك يَقوى داؤه، ويَمتنعُ دواؤه.» (1)

رحم الله الأستاذ سليم الجنديّ، فقد كتب مقالاً بعنوان «إنعاش العربيّة» قال فيه: «ويلوح لي أنّ خير وسيلة تضمن إنعاش اللّغة وسيرَها مع مدنيّة العصر الحاضر، وتَحفظُ جوهرها من تسرُّب الخلَل إليه، أن تُنقَّح من شائبة العُجْمة والرّكاكة». ولْنلاحظ كيف جمع رحمه الله بين صفتين هما العُجمة، وهي خاصّةٌ بالمفردات، والرَّكاكة، وهي خاصّةٌ بالعبارات والتراكيب. ثم قال: «وألّا يُصارَ إلى الدَّخيل أو العاميّ إلّا عند العجز عمّا يراد فهماً من الفصيح، لأن التسامح في استعمالها يُفضي إلى إفساد اللغة وتكثيرها بغير فائدة، والْتِباس الفصيح بغيره، وانتشار الفوضى فيها، والدليل على ذلك من وجوه:

❋ منها أنّ الكلمة إذا كانت موضوعة لمعنىً بالوَضْع العربيّ، ثم تداولت العامة كلمة أخرى تدلّ على ذلك المعنى، فإمّا أن نقول بجواز اللَّفظين معاً فيكثُر سواد المترادفات، وهذا ما يأباه البُلَغاء في هذا العصر، ويَسعَون للتخلُّص منه، وإمّا أن نُهمل العربيَّ العريق في العربيّة ونحتفظَ بالعاميِّ، وهذا لا يرتضيه مَن ضَرب بسهمٍ في العِلْم، لأنه يَستلزم أن يُزال المعنى الصحيحُ من المعاجم والكتب حذَراً من اللَّبس واستعمالِ المهجور، وأن يَبطل الاحتجاج به، ويُنقضَ كلُّ ما بُني عليه من ضروب البلاغة والمحسِّنات في النَّظم والنَّثر، ويستلزم فوق ما تقدَّم أن يَتعدّد الوضع في كلِّ مصر وإقليم.» ويضرب الأستاذ الجندي أمثلة عمليّة لذلك ثم يقول: «فلم يبقَ غيرُ التمسُّكِ بالفصيح الصحيح لعدم ترتّب شيء من المفاسد المذكورة عليه. ويقال مثل هذا في الدَّخيل ويُزاد عليه إيثارُ الأعجميّ على العربيّ لغير علّة ظاهرة ولا حكمة مدرَكة.

❋ ومنها أنَّا إذا أضفنا هذه الألفاظَ الجديدة إلى ما في المعاجم اختلط الحابل بالنَّابل، وعسُر تمييز الفصيح من غيره، وما عَرّبْته أو وضعته العرب مما عرّبه أو وضعه غيرها، وهذا يستلزم ألّا يكونَ الكلام فصيحاً أو بليغاً لِفَقد شرط الفصاحة والبلاغة فيه، وهو الوَضْع العربيّ! ولو أردنا أن نشير عند كلِّ لفظ إلى واضعه لخرج الأمر عن حدّ الإحاطة به.

❋ ومنها أن الشِّعر القديم مَتْنُ اللّغة، وأساسها ومُحكَّمها وقِسطاسها، ولو تسامحنا باستعمال الدَّخيل وأخيه لأدَّى ذلك بعد قليلٍ إلى هَجْر اللّغة القديمة، والاستغناء عنها باللغة الجديدة، لأن النفوس نَزَّاعة إلى اطّراح ما فيه كُلْفةٌ، والاعتصامِ بالقريب السَّهل، وهذا يُفضي إلى مَحْو اللّغة القديمة، والقضاء على الآداب العربية بجملتها لأنها مَبنيّة على هذا الأساس.

---

(1) البيان والتبيين: 86/1.

ويقول: «إن الباحث لا يجب عليه أن يجد بل يجب عليه أن يبحث، فإذا لم يَجدْ حاجته أو ما يُقاربُها لجأ إلى الدّخيل أو العامّي ونزل فيهما على حُكْم الضَّرورة. ولا يتسنَّى للّغة أن تستعيد مجدها إلّا إذا كثُر الباحثون. ولو أتيح لهذه الأمّة أن يكثُر فيها المتعلّمون الشاعرون بمكانة اللغة في المجتمع البشريّ، وينهجوا في إحيائها على قاعدة توزيع الأعمال؛ فينقِّبَ الطبيب مثلاً عن أسماء العِلَل والأمراض، والتاجرُ عمّا يحتاج إليه في تجارته، والصانعُ عمَّا يختصّ بحِرفته، والعالِم والمؤلِّف والشاعر والكاتب عمّا يَفتقر إليه كلٌّ منهم، لنهضت في وقتٍ قصير إلى مَصافِّ اللّغة الحيّة.»(1)

وقد تنبّه على هذا الأمر بعض العلماء من القدماء ونبَّهوا عليه، وكان منهم ابن السرّاج (ت 316هـ) الذي قال: «الأَوْلى لواضع كلِّ لغةٍ أنْ يكتفي بالاسم الواحد للمَعنى الواحد»(2) كما انتبه العلماء قديماً إلى مَن كان يُحرِّف، ويُغيِّر أو يَقبل بغير الصحيح، واتّهموهم بلين الجِلْد، ورفضوا الأخذ عنهم أو الاحتجاج بهم. فأين مَنهجُ ابنِ السرّاج في وضع المفردات؟ وأين منهج الأستاذ الجندي في المحافظة على اللّغة وتجنيبِها العاميَّ والدخيل ممَّن ينادي اليوم بفتح باب السَّماع؟ لقد وصل أمر التسامح اليوم إلى درجة الإباحة فدعا بعض الكتّاب إلى اعتماد السَّماع اليومَ وإطلاقِه من قَيْد الزمان والمكان احتراماً لحقّ المُحدَثين من طوائف المجتمع!! إنه حريص على «الديمقراطية» في اللّغة وفي العِلْم، وحريص على تلبية طلبات الجماهير.. وهل يَصحُّ في الأفهام شيءٌ إذا أخذنا آراء جماهيره من طوائف المجتمع في العلوم كافّة؟ أم أن العلوم اختصاصات وأما اللّغة فمن باب المُباحات؟!

هل فكّر هذا المنادي «الديمقراطي» كيف سيكون حال اللّغة بعد مئة سنة إذا استجبنا لندائه ؟! هل سيفهم أحفاده وأحفادنا لغةَ التُراث التي نفهمها نحن اليوم؟

إن العاميّة لغةٌ مختلطة، فيها العربيّ المحرَّف، وفيها الدَّخيل من لغات متعدّدة، وفيها تحريف للإعراب، وتشويه للأبنية، وإهدار لسلامة التركيب، فماذا بقي فيها من العربيّة؟! ألم يكن الناقد الأدبيّ، أو الناقد اللغويّ، أو العالم بالشِّعر ومعرفةِ الكلام، قادراً على معرفة بيت الشِّعر وعصرِه من مُجرَّد سماعه؟ ألم تكن أحكام أكثرِهم على نسبة بيتٍ من الشعر إلى قائله أو نَفْيهِ عنه مُستنِدَةً إلى كلمةٍ وردتْ في البيت أو إلى أسلوبِ نظمِه؟!

أرأيت لو أن علماء السّلَف قاموا بما يقوم به بعض اللّغويين اليوم، أو لو أنهم استجابوا إلى بعض ما نُدعَى إليه اليوم، أكانوا قادرين على صَوْن اللّغة؟ بل أكانت عندنا اليوم تلك الروائعُ الأدبيّة والعبقريّات اللغويّة التي وصلتْ إلينا بفضل ما صانوها به، وما أحاطوها وبذلوا لها من رعاية وصِيانةٍ وحفظ؟

<u>لا تصحيح ولا تجديد إلا تحت سقف الأصول</u>.

4- إنّ مخالفة اللغة الفصيحة ليستْ بترك الإعراب وحدَه، وهو أهْوَن المخالَفات، وليست بقَبول العاميّ فقط، ولكنها تكون بما هو أقبح من ذلك، وهو مخالفة الصِّيَغ أو الأبنية، وابتداعُ أبنيةٍ جديدة لا تُعرف أصولها ولا دلالاتها، وتكون

(1) مجلة مجمع اللغة العربية المجلد /5 سنة 1925م.
(2) ابن السراج. رسالة الاشتقاق ص 32.

أيضاً بما هو أخطرُ من هذا وذاك، وهو مخالفة النَسْج وأسلوبِ التعبير، وصياغةِ الجملة أو التركيب!

إن للعربية قوالب لغويّة، وأساليب تعبيريّة، كثيرةً ومتنوّعة، وهي تَتَّسع للتعبير عن المواقف المختلفة والأوضاع المتباينة، مِن أدقّ خَلَجات النفس إلى أعقد أحداث الحياة ومظاهر الكَوْن، وهي ما نقول إنه النَّظم الذي يُمثِّلُ الفُصحى ويعبّر بها وعنها وعن حقيقتها وما تَتصف به من صفاتٍ في حروفها ومفرداتها وجميع ما يتّصل بصفاتها... وهو نَظْم أو أسلوب قابل للتطوّر تحت سقف أصول اللّغة وقواعدها، ولا يَتطلَّب الإبداعُ في إنشائه أو تغييره شذوذاً أو خروجاً عن تلك الأصول والقواعد. رأينا ذلك وعرفناه في تراثنا الأدبيّ، النثريّ والشعريّ، وعرفنا تطوّره خلال العصور الأدبيّة المختلفة، ورأينا في كلِّ عصرٍ من اللَّوحات اللغويّة ما وصل إلى قمّة البلاغة اللغويّة، وهو في كلِّ عصرٍ مخالفٌ للعصر الذي سَبقَه، ومختلفٌ عن العصر الذي لَحِقه!

ولعلّ أبرز ما يدلّ على أن اللغة بأسلوبها ونَظمها وتأليف كلماتها، لا بكلماتها مفردةً، أن القرآن لم يتحدَّ العرب بمفرداته، ولا بإعرابها، بل بالقالَب الذي سِيْقت فيه الألفاظ أو المفردات، على نحو ما رأينا في آيات التحدّي التي سبقت.

وكذلك رأينا النقّاد من الأدباء واللغويّين يقفون مُستنكرين الخروجَ عن أصول التعبير، وعن القواعد الأسلوبيّة في كلام مَن خرج عن ذلك كالفرزدق، الذي قالوا إن مَن حَفظ شعرَه فقد حفظ ثُلث اللغة، وعابوا عليه قوله:

إلى مَلِكٍ ما أمُّه مِن مُحاربٍ أبوه ولا كانت كُلَيْبٌ تُصاهِرُه

وقولَه:

وما مِثْلَه في النّاس إلا مُملَكاً أبو أمِّهِ حيٌّ أبوه يُقاربُه

إنهم يَرون – وحقٌّ ما يرون- أن للّغة أسلوباً ونظماً، أو منهجاً في التأليف هو الذي يشكّل نسيجها العام، ويَرسم مرآتَها المشرقة، ويُجَلّي صفحتها، فإذا اختلّ هذا النسيج تَشوَّه وجهُ اللّغة، وغاب صفاؤها، وانطفأ أو خبا إشراق مِرآتها.

ولعلّ مما يؤيد هذه النظرةَ إلى اللّغة، أنّ القدماء كان بينهم لغويّون كثيرون، في كلِّ عصرٍ من عصورهم، فلم يُطلقوا على أحدٍ منهم اسمَ الأديب إلّا إذا كان له (تأليفٌ) صار به أديباً، أو ظهر فيه أدبه!

وكان بعد ذلك عندهم عددٌ من أشهر المُترجِمين، ترجموا إلى العربية من لغاتٍ مختلفة، وفي عصور مختلفة، فلم يُطلقوا على أحدٍ منهم لقبَ أديب، أو وصفوه بالأدب، إلّا مَن كان لا يكتفي بالنَّقل أو الترجمة، بل يؤلِّف ويَصوغ ويُنشئ على نحو ما فعل ابن المقفَّع فكان أديباً من أدباء العربيّة، لا بترجمته ولكنْ بأسلوبه وبصياغته المتميِّزة، أي بامتلاكه ناصيةَ الأسلوب والصياغة وطريقةِ التعبير العربية.

إنّ هجر الأساليب الفصيحة وما هو في فَلكها وعلى مِنوالها، وقَبولَ أساليبَ معدولةٍ عن وِجْهتها أو مُحرَّفةٍ، ومَنْحَها شهادةَ فصاحةٍ وجوازَ مرورٍ إلى الفصيح أخطرُ مِن إدخال كلمة أو قَبولِ مُفردةٍ جديدة؛ لأنّ المفرَدة تَضيع في آلافٍ من الألفاظ العربيّة، ولأن المفردة ليستْ أصلاً في بناء اللغة أو نظامها أو نسيجها. وإنّ أخطر من ذلك ما

يقوم به اليوم بعض الدَّارسين والباحثين في اللّغة من قبول تعبيرٍ أو أسلوب مُنحرف معدولٍ به عن الأصول العربيّة الصحيحة المُتَّبَعة مع وجود بديلٍ يُغني عنه، ويؤدِّي معناه، مما سنرى مثالاً منه بعد قليل.

إنّ النَّقد الذي يُلاحِق الأسلوب أجدى على اللّغة من النقد الذي يلاحق الإعراب، وأقْوَمُ من النقد الذي يُلاحق المفردات.

وهذا الذي نفتقده اليوم في كثير من مجالات التصحيح اللغويّ، كنّا ندرسه في المدارس الابتدائية والإعدادية في مقرَّر اسمه «الإنشاء»، ثم مع التَّطوير والتجديد، صار اسمه «التعبير» .. ثم عند التطبيق استُغِلَّتْ ساعاته للإعراب أو لأيّ شيءٍ آخر إلّا الإنشاء!

وهذا الذي نسمِّيه الإنشاء، وهو أن تنشئ على وفق الأسلوب العربيّ المُبين في الكتابة، هو الذي دعا الحكومة العربية الأولى في دمشق عام 1918 إلى إيجاد وظيفة «مُنشئ» في كلِّ وزارة أو إدارة حكومية، حرصاً على أن تَصدُر الكتبُ الرسميّة بأسلوبٍ عربيّ سليم، وقد شَغَل هذه الوظيفة الأستاذ خليل مردم بك، والأستاذ سليم الجندي، والأستاذ شفيق جبري، والأستاذ عز الدين التنوخي، وغيرُهم. وكان المنشئ الممتاز يرقَّى إلى «مميِّز» لجوْدة إنشائه وحُسن تمييزه بين الأساليب السَّليمة وطبقاتها.

<u>مثال من الفتاوى</u>.

5- في العربية ثلاثة تعبيرات عن معنىً واحد هي:

1. الأمينُ العامُّ للجامعة.
2. أمينُ الجامعةِ العامُّ.
3. أمينٌ عامٌّ للجامعة.

وهي كلُّها صحيحة فصيحة خفيفة، مقبولة تركيباً ونحواً، معبِّرة عن المعنى المُراد، ومع ذلك اشتغل عدد من العاملين في الحقل اللغويّ، ومن أفاضل الباحثين ليُجيزوا وجهاً رابعاً هو قولهم (أمين عام الجامعة). وقد بذلوا كلُّهم في سبيل ذلك وقتاً طويلاً، وأخذت مذاكراتهُم ومناقشاتهم جلساتٍ من لجانهم، وغاصوا في بطون الكتب محاولين إيجادَ وجهٍ ولو نادراً لتخريج هذا التعبير، واستقصَوا الموضوعاتِ النّحويةَ التي تتصِّل بالفصل بين المُتضايَفيْن، وبجواز إضافة النَّعت إلى منعوته .. وتأوّلوا ما تأوّلوا في سبيل الوصول إلى فتوى نحويّة تُجيز هذا التعبير المشوَّه، وكأنَّ المشكلة في التركيب مشكلةٌ نحويَّة تَتوقَّف على صحَّة إعراب كلمة (عام).

والعجيب أن الذين أجازوه لم يسألوا أنفسهم عن مدى الحاجة إليه ما دام في اللغة ما يُغني عنه... ولم يجدوا باعثاً على ضرورة إجازته سوى أنه مُستعمَل، شائع، منتشر !! وما تعبوا في إيجاد وجه إعرابيّ لكلمة (عام) ذهب سُدىً لأن العامَّة المُستعمِلةَ له لا تَنطِقُه إلّا ساكناً، ولم يَستسغ أحدٌ نُطْقه معرَباً! .. وكان حريّاً بهم قبل أن ينظروا في الوجه الإعرابيّ المهجور أصلاً أن يبحثوا أولاً في الحاجة إليه! وثانياً في صحة معناه !

هل معنى (أمين عام الجامعة) بمعنى (الأمين العام للجامعة) أو بمعنى (أمين الجامعة العام)؟

هل معنى (حارس أعلى المبنى) بمعنى (الحارسُ الأعلى للمبنى)؟
هل معنى (مجلس قِبْليّ المدينة) بمعنى (المجلسُ القِبليُّ للمدينة)؟
أليس التركيب الذي أجازوه وهو (أمين عام الجامعة) كما يَنطق به مستعمِلوه بِسُكون كلمة (عام) يدلّ على أن الموصوف بذلك هو أمينُ عمومِ الجامعة كلِّها، وليس أميناً لبعض كليّاتها ؟
لماذا يكلِّف علماؤنا الأفاضل أنفسَهم ليُجيزوا ما لا حاجة إليه أصلاً ما دام له في العربية بديلٌ بل بدائل عربيّة فصيحة ؟!
هل يكفي أن تستعمل العامّة وجهاً من وجوه الكلام حتى يصبح واجباً على فرسان العربيّة أن يُرضوهم، وأن يُدخِلوا لغتَهم المشوَّهة وأساليبهم العرجاء حِمى الفصحى، وأن يمنحوها الشرعيّة، ولو أساءت إليها وشوّهتها ؟
هل أصبح عمل حُماة الفصحى الاستجابة لطلب الجمهور؟ وهل نأخذ كلَّ ما شاع على ألسنتهم أو أقلامهم وانتشر لنَجْهد في تجويزه شرعاً وقانوناً، ولو لم تدعُ حاجة إليه ؟
إن التعبير الجديد الذي أَفتَوا بقَبوله غيرُ صحيح من حيث المعنى، ضعيفٌ من حيث الصِّياغة، لا يُحتجُّ له ببيت شعرٍ نادرٍ أو جملة عوراء التُقِطَت في بحر طامٍ من روائع الجُمَل، وكأنَّ الذين يقولون ذلك يعرفون إعراب ما ينطقون به ويُظهرونه!.. ، إنه تركيب يُسيء إلى النسيج المألوف في العربيّة، وما أظن أحداً ينطق به على وجهه الصَّحيح الذي تعب مجيزوه في البحث عن تخريجه في ضوئه.
إن عصرنا عصر اقتصاد واختصاص، فكلّما قلّلنا من قبول ما لا حاجة بنا ولا بلُغتنا إليه فقد أحسنّا. إن تفصيح المفردات- إن لم تكن فصيحة أصلاً- وكان في العربية بديل عنها لا حاجة بنا إليه. وإنّ قبول تعبيرات جديدة مشوَّهة أو منحرفة، إذا كان في اللغة ما يُغني عنها، عَملٌ غير مَقبول. وإن الديمقراطية، ونظام الأكثريّة والأقليّة الذي يصارع تحت شعاره السياسيّون، لا يصلح في ميدان العِلْم، ولا يجوز الأخذ به ولا الاحتجاج به في اللّغة العربيّة من بين اللغات على الخصوص، ولو سار علماؤنا القدماء على سُنّة بعض علمائنا المُحدَثين ومنهجِهم لما كانت عربيّتنا الفصيحة اليوم على ما هي عليه من صِلة حميمة بلغة أدبنا وتراثنا.

العالِم رسالة وموقف.

إنّ العلماء مصابيحُ الهدى في مجتمعاتهم، وإنّ عِلْمهم يَفرض عليهم أن يَظلُّوا ثابتين في مواضعهم من قيادة المجتمع، وأن يكونوا متبوعين لا تابعين.. وإذا تَبعوا فلا يَتبعون إلّا الحقَّ وإلّا حقائق علمهم.
هل يسمح علماؤنا الأفاضل أن يقفوا معي على أمرٍ أراه ذا بال، ولست أكتم أن أهمّيته هي التي دعتْني إلى أن أكتب كلَّ ما كتبت وما سأكتب، إذ لو كان الأمر مقصوراً على إجازة تركيبٍ أو توجيهِ إعراب لكان أمراً أَهْونَ من أنْ نقف عنده ونُطيلَ في الحديث عنه. ولكنَّ الذي أراه أن كثرة الإجازات للمعدول عن وجهه أو للمُنحرِف عن الجادّة، وتَعوُّدَ العرب على سماعه وكثرةِ استعماله سيُفقدهم الإحساس بالفَرق بينه وبين الصَّواب الذي لم يعودوا يعرفونه أو يستعملونه، إن غلَبة اللغة المحدَثةِ تُفقد الناسَ لذّةَ اللّغة الفصيحةِ، لقد وصل الأمر الآن إلى أنّ مُعظم مَن

يسمعون القرآن من العرب، ومِن الطلّاب، لا يفهمونه ! وأنِ مُعظَم طلّاب الجامعات اليوم، وقد جرَّبتُ هذا بنفسي عدةَ سنوات، لا يُدركون كثيراً من المعاني التي وردتْ في نصوصٍ للطّبري في تاريخه، ولياقوت في معجم البلدان، لأنهم واجهتهم كلماتٌ لم يألفوها على سهولتها، وصُدموا بجُمَل لم يفهموا المُراد منها !! أفنُساعد نحن اليومَ على إيجاد جيلٍ يأتي بعد خمسين سنة، وقد كثُرت إجازاتنا لكلِّ جديد، فلا يَفهم معظمُه ما في تراث أُمَّتهِ ؟! ولا أقول كتابَ ربّه ؟ ألسنا نُجرِّد الناس بعملنا تجويزَ المشوَّه، وتعويدَهم على سماعه واستعماله، من الإحساس أو القدرةِ على التفريق بين السويّ الجميل والوليد المشوَّه ؟!

- أليس في تاريخ الرواية والرواة أنهم كانوا لا يَرْوون إلّا ما يُعجبهم ويُوافق سلائقهم؛ فما خالفها نفَوْه وأهملوا روايته! ألم يتركوا من شعر عديّ بن زيد ؟ ومن شعر أبي دُواد الإياديّ؟ ومن شعر الأعشى، وهو شاعر فحْل، ولكنّه كان يَخلِط شعره أحياناً بألفاظٍ فارسيّة ... ألم يكن الرُّواة يفعلون ذلك بدافع ما في نفوسهم من إحساسٍ صادق وذوقٍ لغويّ، وبصيرة نافذة فيما يسمعون ويَرْوون ؟

إنّ هذا الذي قام في نفوسهم من صدقٍ وذوق وبصيرة هو الذي عرفناه عند العرب عامّة، وعبَّرْنا عنه بالفِطرة تارةً، وبالسَّليقة تارة أخرى، وهو الذي عرفوا به أسلوب القرآن، وأدركوا إعجازه، فسمعوا ودُهِشوا وصَدَعوا وتجاوزوا التحدّي- وكأنْ لم يكن، وتواصَوا فيما بينهم بتجاوزه والخروج أو النأي عن سماع القرآن حتى لا يَقعوا تحت تأثيره ﴿ ﻫ ﻱ ﻳ ﻴ ﻵ ﻶ ﻷ ﻸ ﻹ ﻺ ﻻ ﻼ ﴾ فصلت: ٢٦!!..

ثم أليس في تاريخ النَّقد أن قُدامة وهو الذي جاء بعد عدد من النقّاد وقف ليقول: «إنهم كتبوا في أقسام الشِّعر، وزنهِ وعَروضه، وقوافيه ومقاطعه، وغريبِه وإعرابه، ومعانيه ومقاصده، ولكنَّه لم يرَ أحداً كتب عن تخليص جيِّده من رديئه، وهو قسم أَوْلى بالشِّعر من سائر الأقسام». ومِثْلُ ذلك ما نراه عند الَّذين عُنوا بالنَّقد اللغويّ الحديث؛ ذهبوا إلى الألفاظ بحروفها وانسجامها وموسيقاها ودلالاتها وإعرابها وعروبتها وفصاحتها، وقصّروا فيما هو أولى باللّغة منها، وهو نسيجها حين تُصبح نَصّاً حيّاً تحيا فيه الحياة وتشرق فيه اللُّغة !

إنَّهم تناولوا اللّفظ والمعنى والغَرَض، وحين تناولوا الأسلوب حَلَّلوه إلى ما سبق من عناصر فكرَّروا الحديث عنها مفرَدةً، والأسلوبُ هو هي مجتمعةً !

إنه الأسلوب الذي يتسلسل الكلام فيه كالماء النَّميْر، الذي رقّ وعذُب، وأُحكِم فاستحكم فجاء صافياً واضحةً كلماتُه، مُتلاحقةً فِقراتُه، ائتلفت مَقاطعُه وأوصلت مباديه إلى خاتمته.

إنّ صاحب الذّوق اللّغويّ لا يقف على الأسلوب العربيّ الصحيح الفصيح حتى يدركَ ما في صياغته وفنّه من روعة وجمال، وما في نَسْجه من قوّة وإحكام، وما في ديباجته أو صفحة وجهه من إشراق وحياة، وبئس الأسلوب الذي تَنْبو عن السَّمع واحدةٌ من كلماته، أو تَحجِبُ معناها صَبيَّةٌ من مفرداته، و تَختلُّ فيه جملةٌ أو يختبئ بين جُمَلهِ تعبير مبتذَل أو سوقيّ .. أو يَظهر فيه تكلُّف أو تعسُّف أو استكراه..

لغتك مِرآة عقلك، ولغة القوم صورة تفكيرهم، وغير خافٍ أن لكلِّ قوم أسلوباً في لغتهم يُعبِّر عن مسارب تفكيرهم، ويُصوِّر عقولهم وما تَختزِن، ونفوسَهم وما

تَنطوي عليه... وكذلك تتطوّر أساليب كلامهم على حسب ما يتطوّرون ويتغيّرون عبر العصور؛ فلكلِّ عصرٍ أسلوبه وذوقه، ولكنّ الأمَّة تبقى محافظة على الأصول التي تُوحِّد أو تَجمع بين أجيالها مهما تختلفْ أساليبها وتتابعْ عصورها..

6- **مع المترجمين والمعرِّبين وواضعي المصطلَحات**:

إن الّذين اهتمّوا بالتعريب قديماً وحديثاً بذلوا معظم جهودهم في المفردات؛ فأحصت كُتبُهم ما دخل إلى العربيّة من مفردات أجنبيّة، وصنّفوا الدَّخيل منها بحسب أصوله أو انتمائه الأجنبيّ، وحدّدوا اللغاتِ التي دخل منها، وحاولوا وضع ضوابطَ لجواز دخول الغريب...

ولاشك أن هذا الذي سمَّوه بالتعريب- على اختلاف تطوّر مدلوله بين القدماء والمُحدَثين- هو أثر واحد من آثار الْتِقاء اللّغات وتجاوُرِها واحتكاكِ بعضها ببعض.. وما زالت آثارٌ أخرى كثيرة في حاجة إلى زيادة المُتابَعة والتحليل والدراسة، لأنَّ مِن آثار الْتِقاء اللغات أيضاً تأثرَ بعضها ببعض في أصوات حروفها، وفي صِيَغ أبنيتها، وفي أجناس كلماتها وأنواعها بين مُذكَّرة ومُؤنَّثة، ومُفرَدة ومُثنَّاة ومجموعة.

ورأينا كيف حَمَّل ضِعافُ المُترجمين كلماتٍ عربيّةً غيرَ معانيها، وأشاعوها، وزادها الإعلام شيوعاً وانتشاراً، كاستعمال فعل (لَعِبَ) بمعنى أدّى دوراً أو قام به، وهي ترجمة سيئة؛ لأن اللَّعب في العربيّة قَرينُ اللَّهو، ولأنه ضدّ الجِدّ [1]. ورأينا كيف أدخلوا الكاف الدالّة على التشبيه في غير موضعها فقالوا: أنا كطبيبٍ أنصح بذلك، وسارع المُفتون إلى إجازة ذلك بحجّة أن الكاف للتشبيه، وهل يُشبَّه الشيء بنفسه؟!. وكيف ذكروا الضمير قبل ما يدلّ عليه فقالوا: من جهته صرّح فلان بكذا ... إلى غير ذلك من تراكيبَ وجُملٍ تأباها العربيّة المُبيْنة .. ولعلّ من أهمّ ما يقع فيه التأثُّر بين اللغات بعضِها ببعض، أساليبَ التعبير وتركيبَ الجُمَل، وهو ما لم يأخذ حقَّه من الدراسة لا عند القدماء ولا عند المُحْدَثين ! وإذا قصّر القدماء فيه فلأن مجتمعاتِهم كانت ذاتَ مَناعةٍ ثقافيّة لغويّة تَحفظ لأساليبهم عروبتها وأصالتها، وتَحمي ألسنتهم وأقلامهم من الرَّكاكة والهَلْهلة وعُجْمةِ التعبير! وأمّا المُحْدَثون فقد تسرّبت إلى لغاتهم مئات التعابير والتراكيب مما لا يرقى إلى مستوى البيان العربيّ، ولا يعبّر به اللسان المُبين، وكان ذلك لتدنّي المستوى اللغويّ، وضَياعِ السَّليقة، وضَعف الذائقة اللغوية، وكثرةِ اللُّغات الغازية الدخيلة، وقَبولِ أساليبِ المُترجِمين الذين غَلبتْ في كتاباتهم أساليبُ اللغات الأجنبية على الثقافة اللغويّة العربيّة والأساليبِ السليمة أو الفصيحة في التعبير. ونحن لا نَعني بذلك ما نسمّيه بتطوّر الأساليب واختلافها من عصرٍ إلى عصر، كقِصَر الجملة أو طُولها، واستقلالِ الجمل بعضِها عن بعص أو تَداخُلِها، وما تتطلّبه المواقف والأحوال من تغيُّر أساليب الأقوال، فذلك معروفٌ تَطوُّره المُلاحِق لتطوّر الحياة وتَطوُّرِ الفكر منذ العصر الجاهلي إلى ما تلاه من عصور، كان فيها لكل عصرٍ أسلوبه. إننا نعني ما نراه اليوم من أساليب التعبير في

---

(1) فعل (لعب) بكلّ تصرّفاته ضدّ (جَدَّ). وقال الزَّبيدي في (تاج العروس): «يقال لكلِّ من عمل عملاً لا يُجدي عليه نفعاً إنما أنت لاعب.» وجاء اللعب في القرآن مقترناً باللَّهو. وكلّ ما يُلعب به لُعبة. ومكانهما الملاعب والملاهي، وليس المجالس الجادّة والمؤتمرات، فتلك يؤدّي فيها المشاركون أدوارهم ولا يلعبون.

كثيرٍ من كتابات المعاصرين التي تخلخلت جُملها وركَّت، ولبست لباس اللغات الأجنبية فقلّدتْها كالبدء بضميرٍ لم يُذكر صاحبه، أو ذكرِ الفاعل بعد ذكر الفعل مبنيّاً للمجهول دون داعٍ بلاغيّ، أو غيرِ ذلك مما يخالف الذوق العربيّ اللغويّ. أو لبستْ لِباسَ العاميّة وصاغتْ بأسلوبها، ثم يأتي دور (المُفتين) ليكتشفوا للتعبير وجهاً من وجوه الإعراب!

إن هذا أخطرُ على اللغة من دخول مفردات، لأن المفردات كما رأينا أحجار تأخذ مكانها في البناء، ولكنها لا تُغيِّر شكله. وأما ذاك فتحويلٌ لشكل البناء وأسلوب إقامته وتغييرٌ لهُويَّته ! ولأنّ المفرَدة الدخيلة تَضيع بين المفردات العربيّة، وكثيراً ما تبقى مُعْلِنةً عُجمتَها بصفةٍ من صفاتٍ كثيرة يعرفها المختّصون ويَحكُمون بأنها ليستْ من لغة العرب، وذلك على نحو ما فعله ابن خالَوَيْه في كتابه «ليس في لغة العرب»، وكذلك ما يَنظر إليه العلماء من المفردات في ضوء ضوابطَ وضعوها للتّمييز بين الأصيل والدخيل.

وجدير بنا أن نُلحِق الحديثَ عن الترجمة القولَ بأن الذين يَضعون المصطلحات نقلاً من اللغات الأجنبية لا يجوز أن يكونوا مجرّد مترجمين ينظرون إلى أصل المُصطلَح، وإلى جذره اللّاتيني وما يدلّ عليه، ثم إلى ما لَحق أو تقدَّم عليه من لواحقَ أو سوابق، فقد يوقِع ذلك في خطأ لا يُنقذنا منه إلّا تعريبُه، أعني فَهْمَه وإدراكَ معناه، ثم وَضْعَ الكلمةِ العربيّة المناسِبة للدّلالة على مفهومه ومعناه. لأن الغرَض من تعريبه أن يُصبح المصطلَح عربيًّا واضحَ الدلالة، يَفهم الطالبُ العربيّ والباحث معناه لأنه عبّرتْ عنه كلمةٌ من لغة حيّةٍ فاعلة في ذاكرته ودخلتْ ثقافتَه، وبذلك يَستطيع أن يفهمها ويَتمثَّلَ معناها، وأن تصبح جزءاً من ثقافته أو من معرفته العلميّة، وتكونَ خطوة أولى نحو تَوْطين العلوم.

<u>توطين العلوم</u>

إنّ على المَجْمعيين والجامعيين والعلماء العاملين المخلصين للعربيّة ولأصحابها أن يَعملوا على تَوْطين العلوم. ولن يتمّ توطينها إلّا إذا أصبحتْ وطنيّةَ اللّغة، عربيّة اللغة، وعند ذلك يَملك الطلّاب والمختصّون علومَهم بلغتهم، وعند ذلك يُنتِجون العلم بلغتهم، وعند ذلك يَدخلون في سلك الأمم التي تَصنع الحضارات. ونعني بعربيّة اللغة أن يبقى عملهم ضمن شروطٍ وضوابطَ لا تسمح بانزياح لغويّ، ولا تسمح بتجاوز الأصول التي لا تَبقَى اللغة محافظةً على وحدتها وعلى استمرارها وعلى ارتباط حاضرها بماضيها إلّا إذا بقيت محافظة عليها.

إن على العلماء اليوم أن يقوموا بمِثْلِ الدَّوْر الّذي قام به أسلافهم حين نقلوا إلى العربيَّة علوم مَن عاصرهم، وعلومَ من كان قَبْلهم من الأمم والشعوب، ولم يُضَحُّوا بلغتهم، ولم يكونوا مجرّد مُترجِمين، ولا مجرّد ناقلين، بل اطّلعوا وعرفوا وتعمّقوا وتمثّلوا مُستوعِبين ثم أخرجوا ما نقلوه وتمثّلوه بثوبٍ جديد شكلاً ومضموناً، فكان عِلماً فيه القديم وفيه الجديد، وفيه النّقد والتصحيح، وعبّروا عن كلِّ ذلك وفي كلِّ العلوم وعلى اختلاف شعوبهم بلسانٍ عربيّ مُبيْن، حَملت به لغتُهم كلَّ ما عرفته العلوم من تنوّع، وكلَّ ما أضافوه من إبداع. ولقد امتلأت كُتبهم العلميّةُ في الجغرافية والفلَك والحساب والجبر والهندسة والكيمياء والفيزياء، وفي التشريح والطبّ بآلاف

المصطلحات، ممّا وضعوه وَضْعاً ولم يكن كثير منها مترجَماً ترجمة، مما جعلها متداوَلة ومَرقاة لعقول الناشئين والقُرّاء إلى إدراك مدلولاتها والوقوفِ على حاقّ مُرادها، وهو ما يجب أن تكون عليه المصطلحات، لأن كلَّ إنسان يُدرك الأشياء، ويدرك ما حوله، ويدرك الكَوْن من خلال لغته، وما يدركه بألفاظها لا يدركه بألفاظ غيرها، إن ألفاظ غيرها جامدةٌ في ذهنه، لا تَعرفها ذاكرته، وأمّا ألفاظ لغته فقد عاشت هي أو جذورها وأُسْرتها في ذاكرته، وبقيت حيّةً في وَعْيه. وليس صحيحاً أن معرفة الجذور اللاتينية للمصطلح الأجنبيّ ووضْعَ ما يقابله في العربيّة يجعله مفهوماً للقارئ العربيّ.

إن أكبر تحدٍّ يُواجه علماء اللغة والمؤسَّسات اللغويّة، كما يواجه العلماءَ في كلّ العلوم هو نَقْل العلوم التي تتطَّور بسرعة عظيمة في العالَم من حولنا لنضعها بين أيدي أبنائنا بلغتهم التي عرفوها وأَلِفوها، ليألَفوا العِلم الجديد بها، وبذلك يَفهمونه ويَتمثّلونه، ويستوعبونه، وتَظهر بعد ذلك عبقريّتُهم في الإفادة منه، والإضافةِ إليه، وتطويره. إن إدراك حقيقة الشيء ومعرفةَ طبيعته وكُنْهِه، لا يكون إلّا باللّغة الأمِّ التي رضَعها الأبناء المتعلِّمون واستعملوها، وكانت مفرداتها سبيلَهم إلى إدراك الكَوْن، وإدراك كلّ ما يُحيط بهم.

مقترحات

وأذكر فيما يأتي أهمَّ ما أرى الأخذَ به في العمل اللغويّ الذي يقوم به العلماء فرادى أو مجتمعين، من تقديم الآراء والمقترحات، ومن إصدار القرارات، مما يساعد على التصحيح والتدقيق، وتوسعة اللغة بالوسائل المشروعة حتى تبقى لغة حيّة قادرة على مواكبة العصر والوفاء بمتطلَّبات العلوم، وتبقى على تطوّرها واتساعها متصلةً بجذورها، محافظة على أصولها. مذكِّراً بأن تَوْحيدَ المناهج يُؤدِّي إلى تقارب أو توحيد النتائج:

1- باب الزيادة مفتوح، وعدم إيراد المعجم كلمةً ما، لا يَعني خطأها أو إنكارها، فالمعجمات لم تستوعب لغةَ العرب.
2- أبرز وسائل الزيادة أن يستفيد اللغويُّ من وسيلتين:
الأولى: المَجيءُ بفعلٍ مَزيدٍ لم يأتِ في لغة القدماء إلّا مجرَّداً.
والثانية: إضافة دلالةٍ جديدة إلى كلمة استُعملت قديماً بدلالة أخرى مُغايرةٍ، على أن تكون بين الدّلالتين القديمة والمحدَثة مناسبة.
3- يُمكن إحياء آلاف المفردات غيرِ المستعملَة؛ ذلك أن العرب لم يستعملوا كثيراً من تقاليب الجذور الثلاثيّة، بل إنّ بعضها لم يَرِد منها عندهم سوى تقليبٍ واحد، على حين أنهم استثمروا بعضها بجميع تقالِيبه مثل (بجر، برج، ربج، رجب، جبر، جرب)، ويمكن إعطاء ما لم يُستعمل دلالةً قريبة من المعنى العامّ للجذر المستعمَل، أو غيرَ قريبة. فقد أعاد ابن فارس بعض الأصول في مقاييسه إلى سبعة أصول أي سبع دلالات ! وإننا كلّما أحيينا جذراً أو تقليباً فقد أحيينا معه جميع مشتقّاته.
4- لا مانع لمعرفة دلالة كلمة من الكلمات، من الاستئناس باستعمال الأدباء والكتّاب لها بعد عصر الاحتجاج، على أن يكون المُستشهَد بهم من المختصّين

كالجاحظ والتوحيدي وابن المقفع وأمثالهم. ولا عبرة باستعمال غير المختصّين ولو تكرَّرت الكلمة عندهم آلاف المرّات.

5- شيوع الكلمة في العصور المتأخرة، والعصر الحاضر، ليس حجّة، ولا يَعني ضرورة الأخذ بها أو إقرارها.

6- استعمال العامَّة للكلمة لا يعني عَدمَ صحّتها عربيةً.

7- قد يستعمل العامّة كلمة قديمة لها دلالتها ومعناها لمعنىً جديدٍ يُطلقونها للدلالة عليه، فإذا كانت بين المعنيين أو الدلالتين مناسبةٌ قُبلتْ وقُبِل استعمال العامّة لمرادهم، وإلّا فلا.

8- يمكن إعادة الفصيح الذّي حرّفته العامّة بنُطْقها إلى أصله ونُطْقه الصحيح.

9- نظراً إلى أن كثرة المترادفات لم تَعُدْ مَزيّةً مرغوبة، وإلى أن كثرة الجديد المستعمَل تؤدِّي إلى هجر القديم، فإنه لا حاجة إلى قبول الجديد إذا كان له بديل عربيّ مستعمَل بالمعنى نفسه.

10- في العربيّة كلمات كثيرة تشترك في الدّلالة على معنىً عامٍّ واحد، ولكنّ بينها فروقاً دقيقة في المعنى الذي تختصّ كلٌّ منها بنوعٍ متميِّزٍ فيه. ويَستعمل أكثر الناس اليوم هذه الكلماتِ على أنها مترادفات، وليست هي كذلك، وبذلك يَطمسون المعاني الدقيقةَ والفروق المميِّزة لكلٍّ منها، وهي خاصّةٌ من أبرز خصائص العربية، وأدلّها على دقّة العربية وقدرتها على التعبير. ونرى أن الواجب يقضي على اللغويّ المحافظةَ على تلك الفروق، وعدمَ اتّباع العامة في طمسها. وذلك سواء أكانت الكلمتان من مادّة لغوية واحدة مثل: باع وأباع. أو كانتا من أصولٍ مختلفة مثل: الهَوَس والهَذَيان والبلاهة والهَبَل والحُمْق ونحوها. وسيكون في ذلك عَوْن لواضعي المصطلحات وللمترجمين في اختيار الكلمة المناسبة للمعنى الذي يريدون التعبير عنه بدقّة.

11- إن صحّة التراكيب، وصياغة الجُمل، وارتقاءَ التعبير في سلّم البيان والفصاحة، لا يقلّ قيمةً، بل هو أخطر وأبعد أثراً من وجوب تصحيح المفردات ! لذلك تجب العنايةُ بصحة العبارات وصفائها، ورُقيِّ أسلوبها، وعدمُ قَبولِ الضعيف أو الرَّكيك أو مُهلهَل النَّسْج، ولو كان له وجه من وجوه الإعراب. وإنّ شيوعه على ألسن العامّة لا يوجب علينا أنْ نقبله ونشرِّعه ونقنِّنه.

12- المصطلح العربيّ الذي يوضع في مقابل مصطلح أجنبيّ يجب أن يكون (معرَّباً) يدلّ على المعنى ويراعيه، وليس (مترجَماً) يراعي الأصل الأجنبيّ أو اللّاتيني للّفظ الأجنبي، وإلّا فإن القارئ العربيّ يحفظ المصطلح بلفظه ويستعمله بحسب تعريفه، وهو غيرُ مُتمثِّلٍ له ولا مُدرِكٍ كُنْهَهُ. وإذا تُرجِم المصطلح فلا بدّ أن تكون الترجمة بكلمةٍ تدلّ على معناه وتراعيه أكثر من مراعاتها لأصله ولفظه.

وأما ترجمة المصطلح كترجمة أسماء الأعلام؛ أي نُطقِه كما هو في لغته، فلا يعطي مدلولاً واضحاً للقارئ العربي. وأخطر من ذلك أن نشتقَّ من الاسم الأجنبي أفعالاً وأسماءً؛ فنأخذَ (البيولوجيا) ونترك (علم الحياة)، ثم نشتقَّ فِعْلَ (بَيْلج) كما

اشتققنا (بَسْتر) من (باستور) بدل (عَقَّم أو طَهَّر)، وكما بدأت قنوات (عربيّة) بكلِّ أسف تستعمل (فَوْتر) من الفاتورة، و(أكشن) من action وهكذا...!! وإن ذلك كلَّه غيرُ معقول ولا مقبول. ورحم الله ابن السَّرَّاج، فقد كان وَضَع «رسالة الاشتقاق» [1] وعقد فيها باباً عنوانه «باب ما يجب على النّاظر في الاشتقاق أن يَتوقَّاه، ويحترسَ منه». وقال فيه: «فممّا ينبغي أن يَحذره غايةَ الحَذَر، أن يَشتقَّ في لغة العرب لشيءٍ قد أُخذ من لغة العَجم، فيكونَ بمنزلة مَن ادَّعى أن الطَّير وَلَدُ الحوت!!» [2]. وقد أثنى على هذه الرسالة العالم اللغويّ أبو الفتح بن جنّي.

إننا إذا لم نجد في العربية مقابلاً للمصطلح الأجنبيّ فلنُبْقِه على حاله، ولْنستعملْه بلفظه الأجنبيّ، وأمّا الاشتقاق منه فإذا كثُر وتوالد عندنا فستكون لدينا عائلات لغويَّة تتكاثر مفرداتها بالتوالد والاشتقاق والتَّهْجين حتى تصبح بالآلاف، وتعمّ الفوضى في معاجمنا، ويختلط العربيّ بالأعجميّ، والحابل بالنابل.. وقد سمعنا من بعض مَن يرتكبون ذلك أنهم بعمَلهم هذا يُعرّبون الفكر العربي، ويُحيون اللغة العربية !! مع أن الحياة نفسها لا تقبل ذلك، وقد عرفوه وعرفوا نتائجه حين ضربت لهم الحياة نفسها مثلاً منه حين أولد التهجين بغلاً مقطوعَ النَّسَب لاختلاف فصيلة الأب عن فصيلة الأم.

13- ينبغي عدم المسارعة إلى إصدار حُكمٍ لغويّ أو فتوى نحويّة لا حاجة إليها، فكيف إذا كانت تفتح باب الفوضى والخَلَل في قاعدة نحويّة جارية مُطَبَّقةٍ على ألسنة القرّاء والكتّاب، كتلك الفتوى العجيبة اليوم بإجازة حذف علامة الرفع في نحو (تكتبون، ويلعبون) بحجة بعض الشواهد التي وصلت إلينا! ونحن نعلم أنَّ الذين وضعوا القواعد يعرفون من الشواهد أكثرَ مما وصل إلينا، وأنهم هم الذين روَوْها وحفظوها، ولم يُنكروا صِحَّتها، ولكنَّهم حِرْصاً على إحكام البناء وطَرْدِ القاعدة، رأوا أنه لا بدَّ من إخراجها من حُكم القاعدة لقلَّتها، وهذا ما يفعله كلُّ مَن يضع حُكماً قانونيّاً أو علميّاً، لأنه لا يستطيع استيعابَ المُتخالِفات من الحالات القليلة الخارجة عن الحكم العامّ، وإلّا لما صحَّ حُكمٌ ولا اطَّردتْ قاعدة. ثم ما الفائدة التي نجنيها من هذه الفتوى غيرَ إفساد القاعدة التي عرفتْها الأجيال المثقَّفة في المدارس والجامعات، وقرأتْها في القرآن وكتب التراث؟!

لقد أدخلوا اليوم إلى حَرَم النحو لغةً مِن لهجةٍ عرفها القدماء كما عرفوا غيرها من اللَّهجات، ولكنهم تركوها كلَّها لقِلّتها إذا قيستْ إلى غيرها.. حرصاً على الضَّبط والإحكام، أفنأتي اليوم إلى نَبْش اللَّهَجات وإدخالِها حَرَم النَّحْو حتى لا تبقى فيه قاعدة منضبِطَة ولا حُكْم مُطَّرِد؟!

إننا إذا قعَّدنا كلَّ استثناء وكلَّ شاذٍّ وألحقناه بقواعد لغتنا، كان عندنا في كل قاعدة حكمان متناقضان ! ولم يكن النحويّون القدماء غافلين عمّا استشهد به المُفْتون اليوم من الشواهد، ولكنهم صنعوا ما يَصنعه كلُّ مُشرِّع أو واضعٍ لقانون؛ أخذوا

---

(1) رسالة الاشتقاق لأبي بكر محمد بن السّري السرّاج. تحقيق: محمد علي الدرويش ومصطفى الحدري. طبع دمشق 1973.

(2) رسالة الاشتقاق. ص: 31.

الكثير المنتشر ووضعوا القاعدة على وفقه، وحفِظوا ما خرج عن القاعدة من قليلٍ أو نادرٍ أو شاذّ، واعترفوا به ممثِّلاً لإحدى اللَّهَجات، ولكنهم منعوا القياس عليه، ولولا ما فعلوه من ضبطٍ وتهذيب وتشذيب، واقتصارٍ على الكثير لمَا كان في العربية ولها هذا الصرحُ المُحكَم من البناء النحويّ، ولَدَخل كُلَّ قاعدة ما يُخالفها !!

ورحم الله عثمان بن عفّان ما كان أحكمَه وأبعد نظرَه حين ألهمه ربُّه أن يجمع الأمَّة على مُصحفٍ واحدٍ، وأن يَحرِقَ ما عداه، ليحفظ للناس وَحدتَهم القرآنيّة، ويجمعَهم على مصحفٍ واحد، دون إنكار ما كان من غيره... إن كثيراً ممّا كان أحكاماً معروفة في أوائل نشأة العلوم أصبح – بعد استقرار الأحكام والقواعد والقوانين- تاريخاً من تاريخ تلك العلوم !

إن النحو العربي لم يستوعب واضعوه لَهجاتِ العرب كلَّها فيه، ولا يُمكن لهم ذلك لاختلاف تلك اللهجات.. فوضعوا للعربيَّة قواعدها على الأكثر والأشهر والأشْيَع، ولم يَحرِقوا أو يَطْمِسوا ما قلَّ أو شذّ، ولكنَّهم عدُّوه (لغةً) أو (لهجة) تُحفَظ تاريخاً ولا يُقاس عليها حتى لا تكثُر المتخالِفات وتكثُرَ المتناقضات وتَنهدمَ القواعدُ والأحكام.

أفنأتي اليوم لنَخرُج عمّا اجتمعتْ عليه الأمَّة من قواعد الإعراب لنُدخلَ في القواعد المُحكَمة ما يخالفاها ؟! ولِنخالفَ الحِكمة في صناعة وفي صياغة كلِّ الأحكام والقواعد والقوانين ؟!

إن هذه الفتوى التي تُجيز حذف النون من الأفعال الخمسة في حال الرفع غيرُ موفَّقةٍ، وهي أوَّل خطوةٍ صريحة في نَقضِ بناءِ النَّحو وضوابطِ اللّغة.. وقد تَتبعها خُطوات يُبدع فيها (حماة اللغة) إبداعَهم فيها، فيَضعون لكلِّ استثناءٍ من القواعد قاعدةً تُلْحِقه بأصلِه، وبضدِّ حُكمِه، ليكونوا كالَّتي نقضتْ غَزلَها أنكاثاً، وليَنْبُشوا قبور ما أهمله النحاة ليُحيوه، وليس في حياته إلّا الموت لِما أَصَّله النحاة، وإلّا الفوضى فيما أحكموا وَضْعَه.

إنّ كلَّ ما جاء به المُفتون مردود عليه، ولكنْ حسبْنا أن نقول إن فتواكم لا فائدة منها سوى خلق الفوضى في القواعد وخَلْخلة الأحكام، وخَلطِ المرفوع بالمنصوب والمجزوم..، وإنَّ الجاهلين بالأحكام لا ينتظرون فتاواكم، وإن الشُّعراء لهم ضروراتهم. ونقول لهم قبل ذلك كلِّه وبعد ذلك كلّه، إنّ حذف النون في الأفعال الخمسة في حال الرفع لهجةٌ من لهجات العرب، وهي غيرُ اللهجة الشائعة المشهورة، روى ابن حَجَر في كتابه «فتح الباري في شرح صحيح البخاري» في «باب التوحيد» ما جاء من «أنَّ هنا أقواماً حديثاً عهدُهم بالشِّرك يأتونا» ثم قال: «كذا ! فيه بنونٍ واحدة، وهي لغة مَن يَحذفُ النُّونَ مع الرفع، وجوّز الكرمانيُّ أنْ يكون بتشديد النون مراعاةً للّغة المشهورة، ولكن التشديد في مثل هذا قليل.»[1]

فإذا كان ذلك لغةً أو لهجة لقبيلةٍ بعينها، ولم تكن هي اللغةَ المشهورة الفاشية التي ثبتتْ في كتاب الله وحديث نبيّه، وفي تراث العرب النثريّ والشعريّ، فهل كان على النحاة أن يُراعوها، وأن يَستوعبوها في قواعدهم؟ وهل يُمكن أنْ تستوعب القواعدُ والقوانين كلَّ اللهجات وكلَّ الحالات على تباينها واختلافها ؟ ما من قاعدة إلّا

(1) فتح الباري 257/17.

وفيها ما يَخرج عنها أو يَشذُّ عن أحكامها، أَفَنضع لكلِّ شيءٍ قاعدةً ثم نضع حُكماً آخرَ يُجيز عكْسَ ما نصَّت عليه القاعدة؟

إنّ تتبّع القواعد ونقص أحكامها بتجويز القياس على ما خرج وشذّ عنها، هو أول الوهن وأول الهدم، وهو شبيهٌ بعمل الذين تتبّعوا أصحابَ كتب التّصحيح اللّغوي، وراحوا يحتالون للردِّ عليهم ونقصِ ما قالوه، وقَبول ما أنكروه.. وعجباً لكثيرٍ ممَّن يعملون في ميادين اللغة والنحو يُبدَعون، ولكنْ لا يكونُ إبداعهم في جديدٍ يأتونَ به، أو جديدٍ يُسهِّلون به معرفة القديم أو إتقانَه، وإنما يكون إبداعهم في الردّ على قديم سبقهم أو التعليق عليه، أو التعقيب أو التذييل أو محاولة الردّ والتسفيه !! وليس ذلك إلا أول الوهن وبداية السبيل إلى الفوضى في منظومة اللّغة وقواعدها.

وبعد، فهذه آراء وصلتُ إليها بعد تفكّر وأناة، وسجَّلتها بعد اقتناع. ما قصدت بها الردَّ على أحدٍ، أو الانتقاصَ من عمل، ولا أخذتُ بها ودعَوْت إليها عصبيّةً لأحدٍ أو على أحد، ولكنّها عصبيّة للّغة العربيّة، وإيمان بأنها لصالحها. أضعها بين أيدي السادة العاملين في حقول الإصلاح اللغويّ، أفراداً ومؤسَّسات، فما وجدوه فيها من صواب ارتضَوْه وأيّدوه، ومالوا إلى العمل به، وما وجدوه خطأً ردُّوه، أو ناقصاً أضافوا إليه، أو مُنحرِفاً عدلوه.

ولم يكن لي فيه من غرض سوى أن تَبقَى العربيّةُ كما عرفها أهلها وعاشوها، وكما تركها لنا علماؤها وأدباؤها وشعراؤها، آيةَ بيان، ومرآةَ فكر، ومستودَع علوم، ولسان حضارة، ولتبقى كما هي في كتاب ربِّنا دليلَ إعجاز، ولنبقى سائرين على درب الّذين حفظوها فحفظتهم، وأوصلوها إلينا، فأوصلتْهم إلينا معها، وأسقطت مَن تحدّث بها مُستهيناً بأصولها، وأهملتْ كلَّ مَن قال أو كتب أو نسج على غير منوالها؛ فلم يصل إلينا بها إلّا مَن أحسن القول وأتقن نسجه، وكذلك نحن اليوم؛ نترك الناس ليتكلم كلُّ صاحب لسان، وليكتب كلُّ حامل قلم، ولا نشرّع لهم ولا نقنِّن، بل نترك للزمان أن يغربل ويصطفي ولسانه يقول:

يموت رديءُ الشّعرِ مِن قَبْل أهلهِ وجَيّدُه يَبقى وإنْ مات قائلُه

ألم يرتفعْ جيّدُ اللّغة وفصيحُها على الزمان حتى وصل إلينا اليوم؛ نُنشده ونستشهد به، بعد قرون، ونَلذُّ قولَه، ونَنسى أو نُهملُ كثيراً ممّا قيل بعده بقرون؟ بل نُهمل الأقرب إلينا ومَن عاش أصحابُه في عصورٍ قريبة أو في زمانٍ عشناه أو نعيشه؟!

إني ما كتبت إلّا للزملاء المعنيِّين باللّغة، والعارفين بها وبحقيقتها وبقيمتها، والمُدرِكين لآثارها في شخصيّة الفرد وفكره، وفي حياة المجتمع ووحدته، وفي حياة الأمة ومستقبلها. وأمّا الّذين لم يقدروا اللغة حقَّ قدرها، والّذين يَرَون أن كلَّ ما عبّرتَ به أو أفهمتَ به أو فهمتَه فهو لغةٌ تكفيك؛ لأنَّ اللّغة – عندهم- مجرَّدُ وسيلةٍ للتفاهم، فهؤلاء لا أكتب لهم. كما لا أكتب للذين يفتحون باب اللغة لكلِّ دخيل، همُّهم رَفْعُ الحَرج عن المتكلِّمين، وكأنَّ المتكلمين ينتظرون فتاواهم!! وإنما أكتب للذين يؤمنون أن الخالق سبحانه وتعالى مَيَّز الإنسان من بين كلِّ مَن خلق وما خلق من أصحاب الأصوات بما سمّاه (بياناً)، فقال چ چ چ چ چ چ چ الرحمن ، وترك غيرَه مِن أحياء مخلوقاته يجري التفاهم بينها بأصواتها.

أليس جديراً بنا أن نقف عند تذكير الله لنا بمِنَّته علينا بالبيان بعد مِنَّته بالخَلق، وأن نقف عند تكرار الوصف بـ (العربيّ) إحدى عشْرَةَ مرة، وهو عَددُ ذكرِها في القرآن، وهي فيها جميعِها وصفٌ للّسان! لم تَرِد (العربيّ) مرةً واحدة في وصف فردٍ أو شَعب أو قوم !! إنها كذلك في كتاب الله الذي أُمرنا بتذكّره وتلاوته وتدبّره، فهل أُمِرْنا بالتدبّر إلّا لندرك ما وراء القول من حقائق؟

نسأل الله أن يُسدِّد خطانا، وأن يَهدينا سواء السبيل، والحمد لله رب العالمين.